

رئيس التحرير المسؤول
العهد منير عقيقي

ملاحظات على "الثورة" و"الإعلام"

- من قريب او من بعيد - بأن الحدث كان يدار من بعد، او ان الذين شاركوا هم عملاء لهذه الجهة او تلك. بل المفاجأة كانت من بعض الإعلام الذي اخطأ مرتين. الاولى عندما لم يتم بواجبه كسلطة رابعة لها وظائف رقابية واستكشافية تعكس على مرآة صافية الانزيحات المتتالية التي اوصلت البلد الى لحظة السابع عشر من تشرين الاول. اما الخطأ الآخر الذي ارتكبه بعض الاعلام فقد تمثل في الكيفية التي تعاطى فيه هذا الاعلام مع الحركة الاحتجاجية، علما ان جزءا عريضا منه كان اشبه بـ"غسالة" تنظف البقع السود عن جسد السلطة، وتوجد المبررات وتروّجها بتصريح من هنا ونفي من هناك، ناهيك ببعض برامج التوك شو التي صارت منصات ترويجية، وحلقات لسجلات سياسية تشبه حفلات الزجل التي تبدأ بتحديات شديدة وتنتهي بمصالحات بطيئة.

المشهد الذي فرضته وقائع الاحداث كان سوريايا الى ابعد الحدود. ما لم يكن مفهوما على نحو فاقع ان اعلامي السيطرة الاقتصادية ونظراءهم من إعلامي "السلفي" نفصوا عن اجسادهم المظاهر الفاخرة، واخفوا كل عطايا هذا السلطان وذاك، وصاروا "ثوارا" يسابقون المنتفضين المثخين بالاھمال والتعب والقلق من الهم المعيشي. وتزداد السورية السورية مع قطع بعض الاعلام الهواء عن اي رأي او توجه معتدل، وفضلت بعض الشاشات الهواء المفتوح رافضة حتى تخصيص مساحات للنقاش في اسباب ما حصل، وكيفية الخروج من المأزق الذي سقط فيه كل لبنان.

الاكثر مدعاة للاستغراب هو ان هذا الاعلام ذاته تحوّل الى شريك مضارب على المنتفضين، وقد تكون الامور مناسبة لتسوية اوضاع مئات الصحافيين والاعلاميين الذين جرى تسريحهم بدعوى الشكوى من اوضاع مالية قاسية، ولم يسمح لهم حتى في حينه بالتعبير عن صراخهم وألمهم.

في العلم السياسي لمصطلح "الثورة" مفهوم واسع جدا. طبيعة المصطلح تعني قرارا حاسما باطاحة النظام. اولى مهمات الثورة، بل مهمتها الحصرية هي احداث تغييرات في الطبيعة السياسية القائمة، وكذلك في السيطرة الاقتصادية وادواتها. بهذا المعنى يصير القول ان احداث السابع عشر من تشرين الاول هي ثورة فيها كثير من الاستسهال السياسي، بقدر ما فيها من رعونة وتهور اعلاميين اثرا جدا في لبنان المأزوم شكلا ومضمونا، ومن دون ادنى شك.

في المقابل، ما حدث وعلى اهميته التاريخية في الشكل والمضمون، يتجاوز توصيف الحراك ليبقى دون مستوى الثورة، لذا فإن الصواب السياسي يرجح ان يكون ما حصل هو انتفاضة شعبية، تملك شرعية سياسية وحقوقية للقيام بكل ما قامت به على مستوى المطالبة بحقوق تحفظ الكرامة الانسانية قبل اي شيء آخر، وهي مطالب تأخر احقاقها لاسباب كثيرة تقع المسؤولية فيها على طرفي السلطة والشعب. كل منهما على حدة، تصرف وفقا لاولويات كان يعتقد انها ضمان للبلد حتى صار الانفجار الكبير الذي وحد اللبنانيين في سابقة حقيقية لم يحصل ان صارت في تاريخ الدولة اللبنانية.

الصواب السياسي عينه كميّار لقياس ما حصل، يفترض القول ان الذي جرى لم يكن محل اجماع كل اللبنانيين، لا بل شكل انقسام حقيقيا وعميقا في التركيبات اللبنانية، ذلك ان للنظام والسلطة آباء وابناء عبروا عن ذواتهم في وسائل التواصل الاجتماعي التي صارت اقوى من الاعلام الذي لم يتوازن للحظة في استكشاف هؤلاء. الازمات المطلوبة التي جاءت على شكل انفجار عبّر عن نفسه بانتفاضة بالغة الدلالات من حيث انتشارها على مساحة لبنان، لم تهبط من سماء او نبتت من ارض فجأة، بل هي نتاج لتراكم مديد يعود الى لحظة قبول اللبنانيين مقايضة انتهاء الحرب في مقابل نظام سياسي ديموقراطي في الشكل، لكنه طائفي - مذهبي - مناطقي - توريثي في المضمون. مثل هكذا مقايضة لا يعود الانفجار الذي حصل غريبا، وان ظل مفاجئا من حيث توقيتته.

المفاجأة في التوقيت لا تعني في حال من الاحوال اي اتهام

إلى العدد المقبل